



بيان صحفي

نحن، مجموعة من مؤسسات المجتمع المدني والناشطين في مجال السلام والتنمية، التقينا في الخرطوم في ورشة عمل للخروج من أجل بلورة موقف حول مسار المفاوضات بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية - قطاع الشمال المنعقدة في اديس ابابا بتاريخ 13 فبراير 2014 تحت مظلة اللجنة رفيعة المستوى للوساطة الإفريقية، والتي تمثل فرصة للحوار بين عدد من الاطراف المتحاربة في السودان .

إننا إذ نعتقد بشكل راسخ أن النظرة الشاملة للسلام في السودان هي من المتطلبات الأساسية لإنهاء معاناة المواطنين والمواطنات في السودان الناتجة عن النزاعات المسلحة المستمرة وتحقيق السلام والاستقرار، فإننا نؤكد علي التالي :

1. أن اقتصار المفاوضات علي حكومة السودان والحركة الشعبية قطاع الشمال لايعني بالضرورة تمثيلهما لجميع السودانين والسودانيين ولا يلغي أهمية المشاركة الشعبية كخطوة رئيسية لاستدامة اي اتفاق للسلام فتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات المصيرية هو الضامن لايقاف النزاعات في السودان .
2. التأكيد علي أهمية قضية ملكية واستخدام الأراضي في السودان كعامل أساسي مشترك في كل النزاعات والصراعات التي تشهدها أنحاء مختلفة من السودان.
3. إن المواطنين السودانيين لم يعد بمقدورهم إطلاقاً تحمل هذه الحرب أو استمرارها او تحمل النتائج المترتبة عليها.
4. إن إتفاقيات السلام الثنائية السابقة لم تؤدي الى تحقيق السلام المستدام بل أبعد من ذلك أدت إلى إشعال مزيد من الحروب في أجزاء أخرى من السودان ووضعت وحدة السودان وشعبه على المحك.
5. التركيز يجب أن يكون على معالجة كافة جذور الأزمة بدلاً عن الإكتفاء بقضيتي السلطة والثروة.
6. إن عدم العدالة الإقتصادية والإجتماعية في السودان، جعلت أكثر من ثلثي السودانيين يعيشون تحت خط الفقر.

وبناءا علي ما سبق فاننا ندعو جميع الاطراف للتالي :

1. الوقف الفوري للعدائيات لخلق بيئة مساعدة على استمرار التفاوض بنجاح.
2. السماح الفوري غير المشروط لإدخال المساعدات الإنسانية في المناطق المتأثرة بالحرب.
3. يجب أن تكون عملية السلام مملوكة لجميع السودانيين بدون إقصاء لأي طرف .
4. يجب أن ينظر لهذه الجولة من المفاوضات على أنها خطوة تمهيدية تفضي إلى عملية سلام شاملة يشترك فيها جميع السودانيين وتناقش فيها جميع القضايا المسببة للنزاعات.
5. يجب أن تكون الرؤية الإستراتيجية للمفاوضات هي تحقيق دولة موحدة يعمها السلام والديمقراطية بدون أي تمييز على أي أسس.
6. ضرورة الأخذ في الاعتبار تأسيس آلية وطنية لمراقبة تنفيذ هذه الإتفاقية.
7. إن تحقيق السلام في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان لا يمكن ان يتم بدون إيجاد حل شامل لكافة مناطق الصراعات في السودان.
8. إن أي اتفاقية تتعلق بملكية الأراضي في السودان يجب أن تصب في جعلها اداة لخدمة الإستقرار والتنمية بدلاً عن كونها عامل مسبب للنزاع.
9. إستصحاب قضايا النوع الإجتماعي كمكون أساسي في عملية التفاوض.
10. يجب ألا تسهم أي اتفاقية تنتج عن هذه الجولة من المفاوضات في تفاقم حالة الإستقطاب العرقي والديني والجهوي والإقتصادي والعسكري الخ في السودان.
11. تجديد الدعوة لتطبيق المشورة الشعبية في كافة أنحاء السودان بأسس جديدة ومنضبطة تجعل من وسيلة فعالة للاستجابة لمطالب المواطنين في التنمية.

وفي الختام نعيد التأكيد علي أهمية أن تقود المفاوضات الي نتائج تصب في صالح تحقيق دولة موحدة يسودها السلام والديمقراطية ...

الحركة المدنية من أجل السلام الشامل في السودان

فبراير 2014